فَعّاليَّةُ التَّواصُلِ الإبلاغيِّ في العَرَبيَّةِ
(تِقنيّة الاقتصادِ اصطِفاءً)

أ . م . د حسين علي هادي المُحَنّا

جامعة بابل / كلية العلوم الاسلامية

The Effectiveness of Informative Communication in Arabic
(The Technology of Economy by Choice)

Asst prof. Dr Hussein Ali Hadi Al-Muhanna

University of Babylon / College of Islamic Sciences

ملخص البحث

حقًّا ويقينًا بَذَلَ علماؤنا القدماءُ الأماجدُ الوُسعَ والجَهدَ المثمرين في التّشريعِ اللغويّ من جهةِ تقعيدِ الظواهرِ اللغوية مرّة، ومن جهةِ وضعِ الأُصولِ والقواعدِ لضبطِ اللغةِ مرّةً أخرى آخذين بلطفِ النّظرِ الوسائلَ والآلياتِ التي تُعين على فَهمِ المعنى والوصولِ إلى أعلى مراقي الظَّفر بالمعاني المُرادة، وكلُّ هذا مردُّه إلى نيَّتِهم في تَفعيلِ ديناميّةِ التواصُل الإبلاغي وإيصالِ المعاني إلى المتلقين بأقصرِ الطُّرائق، وأخيَرِ الأداءاتِ، وأجود البِنى.

من هنا تأسّس هذا البحثُ من فكرةٍ مَفَادُها: إنَّ فعّاليةَ التواصُلِ الإبلاغيّ قَد يُنتَجُ من تقنيّةٍ – طالما رَدَّدها القدماءُ – وهي تقنيّةُ الاقتصادِ اللغويّ، وقد تعدّدت وتنوّعت مترادفاتُها في نصوصِهم ومُتُونِهم اللغويّة، فَنَلمَحُ (الاختصار، والاقتصار، والاختزال، والقبض، والطّي، والحذف، والإيجاز، والإضمار) والعناصر والبيانات تطولُ.

والحقُّ أنَّ طبيعةَ هذا البحثِ تُفضي إلى رَصدِ أهمِّ الأحداثِ الكلاميّة في اللغةِ العربيةِ، ولاسيّما في النَّظَرِ البنيويّ باستشرافِ النَّظَر الوظيفيّ الذي يُعَدُّ الحبلَ المتينَ في الوصولِ إلى تلكم الفعّاليّةِ المرجوَّةِ.

وَبعدَ استقراءِ ما عَنَّ لنا من نصوصٍ وأفكارٍ، وَمَفهَمَتِها شَرَعنا بوَضعِ خطَّةٍ نَخالُ أنَّها تؤدي المَطلَبَ المرادَ، فجاءت في مقدمةٍ وتمهيدٍ ومبحثين، جاء التمهيدُ كاشِفًا عن التواصل الإبلاغيّ وتقنيةِ الاقتصاد بوصفهما مُتَغيرينِ يرومُ الباحث مُقارَبتهما تأصيليًّا، انبرى المبحثُ الأوّل للبَحثِ في أصالةِ تقنيّةِ الاقتصاد في التراثِ العَرَبيّ، وخُصِّصّ الثاني بالحديثِ عن تجلياتِ تقنيّةِ الاقتصاد في الدَّرسِ اللسانيّ المعاصر، وقَفَلنا البحثَ بخاتمةٍ تَضَمَّنَت نتائجَ نحسَبُها تُلاطِف الواقعَ اللغويّ. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

الكلمات المفتاحية: (التواصُل، الإبلاغيّ، الاقتصاد، اللغوي، تقنية).

Abstract

Truly and with certainty, our ancient and glorious scholars exerted the greatest efforts and efforts in linguistic legislation in terms of establishing linguistic phenomena once, and in terms of laying down principles and rules to control language again, taking into their consideration the means and mechanisms that help to understand the meaning and reach the highest levels of achieving the desired meanings. All of this is due to their intention to activate the dynamism of informative communication and to convey meanings to the recipients in the shortest way, the last performances, and the finest structures. From here, this research was established from the idea: The effectiveness of informative communication may result from a technique - as long as it was repeated by the ancients - which is the technique of linguistic economy, and its synonyms have multiplied and varied in their texts and their linguistic bodies. We allude (abbreviation, contractions, ellipses, deletion, brevity, implicitness) and the elements and statements are long. The truth is that the nature of this research leads to monitoring the most important verbal events in the Arabic language, especially in the structural consideration by looking forward to the functional consideration, which is the solid rope in reaching that desired effectiveness. After extrapolating the texts and ideas about, and their understanding, a plan that is imagined fulfilling the desired requirement is developed. It came in an introduction, a preface, and two sections. The preface reveals the informative communication and the economics technique as two variables that the researcher intends to approach fundamentally. The first section focuses on the originality of the economic technique in the Arab heritage. The second section is devoted to talking about the manifestations of the economic technique in the contemporary linguistic lesson. We closed the research with a conclusion that included results that we think correspond to the linguistic reality.

Keywords: Communication, Informative, Economics, Linguistic, Technology

المقدمة:

لا جرَمَ أنَّ اللغةَ مؤسسةٌ اقتصاديّةٌ تتمكَّنُ بالقليل من الألفاظِ أن تستحضِرَ ما لا حصرَ لهُ من المعاني؛ وذلك لأنَّها غيرُ متناهيةٍ، و متناهيةٌ، من هنا تضطرُّ اللغاتُ إلى توخِّي الاقتصاد في مجالِ العلاقةِ والمواشجةِ بين اللفظِ والمعنى، وترشيدِ استعمالِ المباني، يقول الدكتور فخر الدين قباوة: ((واللغةُ هي أيضًا وسيلةٌ اقتصاديةٌ؛ لأنَّها رموزٌ صوتيةٌ محدودة تؤدي معاني كثيرةً غيرَ ذاتِ حدود)).(١)

إنَّ استعمالَ أيسرِ الوسائل هو تحقيقٌ للمناحي الاقتصادية في اللغة (الاقتصاد في الجَهد المبذول)، ورغبةٌ في رصدِ نزعةِ المجهودِ الأدنى خِفَّةً وسهولةً في النطق والكتابة، على أن يكونَ هناك تفاعِلٌ بين المرسِل والمرسَل إليه، ولا شكَّ أنَّ علمَ العربيةِ وغيره من العلوم يخضعُ لمتطلبات الإنسان وحاجاته الاقتصادية، والمعيارُ هو كميّةُ التوفير على اللسان.(٢)

والاقتصادُ اللغويّ وسيلةٌ وآليّةٌ من آليات التّشريعِ اللغويّ قصديّة أو غير قصديّة يلجأ إليها المتكلمون من أجلِ التوسطِ والاعتدال وعدم الإسراف (التقليل من الجَهد المبذول)، وللسرعة والتخفيف والتيسير على المتكلِّمِ والمتلقّي كليهما بُغيَةَ إبعادِ السأمِ والمَلَلِ في عملية التّواصُل والتَّفاهُم، وهذا ما فَطَنَ له أبو عبيدة (ت٢١٠هـ)، قال: ((العربُ تختصرُ الكلامَ، ليخفّفوه لعلم السّامعِ بتمامه)).(٣)

ويؤكد طه عبد الرحمن أنَّ اللسانَ العربيّ ينمازُ من كثيرٍ من الألسن، لكونهِ يميلُ إلى الإيجازِ في العبارةِ، اعتمادًا على قدرةِ المخاطَبِ على إدراكِ ما في ضميره من الكلامِ وفي استحضارِ أدلّتهِ، فعلى قدرِ ما يأتي المتكلّمُ من الإضمارِ يأتي المستمعُ

من الجَهدِ في الفَهمِ، وهو (قانون اقتصادي).[٤]

ففي هذا النَّص نرصدُ التّواصُلَ والإبلاغَ المثمرين لتقنيةِ الاقتصادِ في ظلِّ مسارين، الأول: تكثيف العبارة بفعلِ انشغال المتلقّي باقتصادية الخطاب بديئًا، فيتطلّبُ منه الإنصاتُ والانتباهُ والتشاغلُ المضاعفُ للخطابِ، والثاني: ديناميكيةُ الفعل الذهني للمتلقّي في تصوّرِ مسكوتاتٍ ومضمراتٍ في الرسالةِ اللغويّةِ الاقتصادية.

وتبدّى لنا في ظلِّ تتبّعِ مساراتِ ما نَدَّ من تصورات تتناغمُ مع نظرية العنوان بوصفهِ العَتَبَةَ النَّصيّةَ (فعّالية التواصُل الإبلاغيّ في العربية – تقنية الاقتصاد اصطفاءً)، أن يكونَ في تمهيد ومبحثين، جاء التمهيدُ كاشفًا عن التّواصُلِ الإبلاغيّ وتقنية الاقتصاد بوصفهما متغيرين يرومُ الباحث مقاربَتهما تأصيليًّا وتحديديًّا، وخصَّ المبحث الأول بتبيان تقنية الاقتصاد في التراثِ العربيّ، وانبرى الثاني ببيانِ تجليّات هذه التقنية في الدَّرسِ اللسانيّ المعاصر، وقفلنا البحثَ بخاتمةٍ اضطمّت على نتائجَ نخالُ أنَّها تُغازِلُ الواقعَ اللغويّ التّداوليّ وتُقارِبُهُ، ومِنَ القَمين بالذكر أنَّهُ على الرغم مِنَ الدراسات التي تناوشت هذه التقنية سواءٌ في العربية أم في كتاب العربية الأكبر (القرآن الكريم) إلّا أنّنا لم نَجد مَن تَنَبَّهَ على أثَرِ هذه التقنيّة في تكشيفِ التّواصُلِ والتّفاعُلِ في العمليةِ التّواصُليّة بين المتكلّم والمتلقّي وهذا ما سَيكشفُهُ البحثُ.

التمهيد:

التّواصُلُ الإبلاغيّ والاقتصاد مؤشرٌ تأصيليّ وتحديديّ:

في هذا التمهيد سنحاولُ أن نبيّنَ دلالاتِ التّواصُل الإبلاغيّ

والاقتصاد من أجلِ تصرّف هذين المتغيرين اللذين انبنى البحث عليهما.

أولًا: التّواصُل الإبلاغيّ.

لا يخفى على ذي نُهيَةٍ أنَّ صيغةَ التّواصُل التّفاعُل تدلُّ على المشاركةِ والتّعاونِ، ولمّا كان هذا التّواصُلُ إبلاغيًّا كان لا بُدَّ من وجودِ أركانٍ ثلاثةٍ تُمثِّلُ مُثَلَّثًا تواصُليًّا إبلاغيًّا، وهي المتكلّم (المُنشيء)، والسامع (المتلقّي)، والخطاب (الرسالة اللغوية).

هذا التّواصُلُ يُعَدُّ من لوازمِ (قوانين الخطاب)، أو قواعد التّخاطب، أو المسلَّمات التّحاوريّة، وهي مجموعةٌ من القواعدِ والمعاييرِ التي يُفترضُ أن يقفَ عندها كُلُّ متكلّم في أثناءِ خطابه مع محاورِهِ، هذه المعايير تُعرَفُ في المَشهدِ اللسانيّ التّداوليّ ب(الكفاءة التواصُليّة التّداوليّة)، إذ توصَفُ قدرة الفرد (المتكلّم) التّواصُليّة بمجموعةٍ من المعايير والقواعد، ذكرها بول غرايس في مقالته القيّمة (المنطق والتّحاور) [٥].

إذ وجَّهَ مقالتهُ باستشرافِ مجموعةٍ من المبادئ الحواريّةِ المنظّمةِ للتّواصُل الإبلاغيّ المثاليّ، مع اهتمامه وعنايته بالمعاني الضّمنيّة، وفي ذلك تنبيهٌ وإيقاظٌ على مظاهرِ المعنى التي لا تحكمها قواعدُ لغويّة (دلاليّة) خصوصًا، بَل تحكمها طريقةُ إنجازِ الملفوظِ داخل المقام، والمبادئ العامّة للتّواصُل.

من هنا فإنَّ الاقترانَ التّواصُليَّ بين المتكلّمِ والمتلقّي حقيقةٌ واقعيّةٌ لا محيصَ عنها، فيُركِّزُ الأنموذجُ الاستدلاليّ على أهميّةِ القصدِ بالتّواصُلِ، ويُشاركُ في هذا القَصدِ كلٌّ من المتكلّمِ والمخاطَب؛ لأنَّ تحقيقَ التّفاعُلِ المرادِ في أيِّ تَواصُلٍ يشترطُ أن يشاركَ المخاطَبُ المتكلّمَ في هذه القصديّة في: أن يتحقّقَ ما يُسَمّى ب(التّفاعُل الخطابيّ) الذي يُعَدُّ الأصلَ في الكلامِ. [٦]

وبَعدَ هذا المتقدّم نقول: إنّهُ لا بُدَّ من أن يكونَ بَينَ المتكلّمين والمخاطَبينَ تَواصُلٌ إخباريٌّ إبلاغيٌّ فَعّال، مِن أجلِ تحقيق المراد بأيسَرِ سَبيلٍ، وأقصَرِ أداءٍ، ولَمّا كانت الكلمةُ أهمَّ عنصرٍ في التّركيبِ اللغويّ في ظلِّ تضافرِ العناصرِ الأخرى، وحرصِها الحِرصَ كلَّه على أن تُسهِمَ في تعزيزِ هذه الكلمةِ المِحوَر، التي يرغَبُ المتكلّمُ في ترسيخِها في ذهنِ السامعِ معنًى وتصورًا.

فالكلمةُ تَدَّخرُ كَمًّا هائلًا من الحقائقِ والمضمراتِ، وهي تُمثِّلُ تقنيّةً اقتصاديّةً فاعلةً في الدَّرسِ اللّسانيّ، فهي التي تُغَذِّي وتُفيضُ؛ كأنَّها التجليّ المُباغِت للحقيقة، يقول رولان بارت: ((وليس للكلمةِ سوى مشروعٍ عموديٍّ، إنَّ الكلمةَ مِثلُ كتلة الصّخرِ أو العمودِ الذي يغوصُ في كُليَّةِ المعنى والاستجابات والاسترجاعات إنَّها علامةٌ مشدودةُ القامة (...) تتصِفُ بالموسوعيّة، وتحتوي دفعةً واحدةً كُلَّ المفاهيمِ التي يفرضُ الخطابُ العلائقيّ على القارئ الاختيارَ فيما بينها)). (٧)

ولَمّا كان مُنتِجُ النَّصِّ واعِيًا بقانونِ البناءِ العضويّ في الظاهرةِ اللغويّةِ، فهو صائغٌ وناسِجٌ وقاصِدٌ ومؤلِفٌ ومُنشِئٌ وغيرها من الأوصافِ والنّعوت، كان الإفرازُ الكلاميُّ نَسجًا ونَظمًا وصَوغًا، وبناءً، وتَعليقًا، وسبيكَةً، وهَيكَلًا، وهي أمارات اقتصاديّةٌ لغويّةٌ، قال عبدُ القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ): ((واعلم أنَّ مِثلَ واضعِ الكلامِ مِثلُ مَن يأخُذَ قُطعًا مِنَ الذّهبِ أو الفضَّةِ فيُذيبُ بعضَها مَن بعضٍ حتّى تصيرَ قطعةً واحدةً)). (٨)

وآنَ الأوانُ أن نكشِفَ النقابَ عن المتَغيّرِ الثاني في العنوانِ (الاقتصاد) بوصفِهِ تقنيّةً فاعلةً ومؤثرةً في الخطابِ التّواصُليّ الإبلاغيّ.

ثانيًا: تقنيّة الاقتصاد:

الاقتصاد في اللغة:

في ظلِّ استغوارِ مادة (ق ص د) في المعجمات العربية، من أجلِ اقتناصِ دَلالةِ هذه المادة ومشتقاتها تبيَّنَ أنَّ دلالاتِ التّوسط، ونفي المجاوزة وتعدّي الحَدِّ، والعَدلِ هي المهيمنةُ في المباحثات اللغويّة، قال أبو بكر الرازي (ت٦٦٦هـ): ((والقَصدُ بينَ الإسرافِ والتَّقتيرِ، يُقال: فلانٌ (مُقتَصِدٌ) في النّفَقَةِ (...) والقَصدُ: العَدلُ)).[٩]

وَنَلمَحُ عند الفيّومِيّ (ت٧٧٠هـ) التّوَسّطَ مع إرادةِ المقصود والمراد، ونَفي مجاوزة الحدِّ، قال: ((وَقَصَدَ في الأمرِ قَصدًا تَوَسَّطَ، وطَلَبَ الأسَدَّ، ولم يُجاوِزِ الحَدَّ)).[١٠]

ولم تخرج مباحثاتُ ابنِ منظورٍ (ت٧١١هـ)، ومُرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، عن هذه الدلالات (الاعتدال، والاستقامة، والتوسط)[١١]

وتتجلّى دلالةُ القصدِ في الاستعمالِ القرآنيّ، قال الراغبُ الأصفهانيُّ (ت٤٢٥ هـ): ((القَصدُ: استقامةُ الطريقِ، يُقال: قَصَدتُ قَصدَه، أي: نَحَوتُ نَحوَه، ومنه: الاقتصاد، والاقتصادُ على ضربين: أحدهما محمودٌ على الإطلاقِ، وذلك فيما له طَرَفانِ: إفراطٌ وتفريطٌ كالجودِ، فإنَّهُ بين الإسرافِ والبُخلِ (...) وعلى هذا قوله: ((واقصِد في مَشيكَ)) (لقمان/ ١٩)، وإلى هذا النحو من الاقتصادِ أشارَ بقولهِ: ((والذين إذا أنفَقوا)) (الفرقان/ ٦٧)، والثاني يُكَنّى به عَمّا يَتَرَدَّدُ بين المحمودِ والمَذمومِ، وهو فيما يَقَعُ بين محمودٍ ومذمومٍ، كالواقِعِ بَينَ العَدلِ والجَورِ، والقريبِ والبعيدِ، وعلى ذلك قوله: ((فَمِنهُم ظَالِمٌ لِنَفسِهِ وَمِنهُم مُقتَصِد)) (فاطر/ ٣٢)، وقوله: ((وسَفَرًا قاصِدًا)) (التوبة/ ٤٢)، أي: سَفَرًا متوسطًا غَيرَ مُتناءٍ في البُعدِ)).[١٢]

نخلصُ ممّا تقدّم أنَّ المصطلحَ القرآنيّ (اقصِد، مقتَصِد، قاصِدًا) ذو دَلالات توافِقُ ما عُرِضَ مِن قَبلُ كَنَفي الإسراف، وعَدم إضاعة الطاقة من التّبَختر والتّثَنِّي والاختيال، وكذلك التّوَسط في الإنفاقِ والإفضاء إلى التّوفير والاعتدال في الأمور المختلفة ممّا يعودُ بالنَّفعِ على صاحبِهِ.[١٣]

الاقتصاد في الاصطلاح:-

لا جَرَمَ أنَّ الاقتصادَ في البيئةِ المصطلحيّة لا يكادُ يخرجُ عن الدلالات المعجميّة، يقول فخرُ الدين قباوة: ((إنَّ القَصدَ هو استقامةُ الطَّريقِ، والعَدلُ والتَّوَسّطُ بين الإسرافِ والتَّقتيرِ؛ ممّا يعني أنَّ الاقتصادَ هو اتّخاذُ القَصدِ، أي: مبالغةٌ في ذلك، وتحقيقٌ لَهُ في أدَقِّ صورةٍ، ولهذا يكون الاقتصادُ اللغويّ أن يبلغَ المتكلّمُ أكبرَ عددٍ ممكنٍ مِنَ الفوائدِ، بأقَلِّ كميَّةٍ من الجهودِ الذِّهنيّةِ والعلاميّة لآلةِ الخطابِ إنَّهُ أداءٌ مُكَثَّفٌ (...) إذ يُختَصَر سبيل التّلقي والإدراك كما يكون في الكتابةِ والقراءةِ منه قَدر كبير)).[١٤]

فالاقتصادُ ظاهرةٌ لغويّةٌ هدفها استخدامُ أقلّ جَهدٍ ممكن، إذ تؤثّرُ في المتلقّي فتجعَلَهُ يتصوَّر ما يناسبه، ويعطيه مُتَّسَعًا يتوهّم فيه الكثير مِنَ الأشياءِ التي يمكن أن يحتَمِلَ معناها اللفظ المُقتَصد فيه.[١٥]

وَقَرَنَ بيير جيرو ظاهرةَ الاقتصادِ اللغويّ بالجَهدِ الأقل، قال: ((إنَّ الاقتصادَ في الكلام مرتبطٌ بشرطِ الجَهدِ الأقلِّ، فهو يُعَدُّ مصدرًا من مصادر تغيير المعنى))[١٦]، ويقول: ((إنّنا نحذفُ مِنَ الخطاب كُلَّ شيءٍ لا يُعَدُّ لازمًا لَهُ، وإنَّ الحذفَ طريقةٌ شائعةٌ في هذه الظاهرةِ فجملة: مدينة العاصمة الفرنسيّة، تُصبِحُ: العاصمة الفرنسيّة ثُمَّ تُصبِحُ بَعدَ ذلك: العاصمة فقط، وكلمة العاصمة تَعني: باريس،

وتعني كذلك المدينة)).[١٧]

إنَّ كُلَّ ما يخدمُ العَمَليّةَ الاقتصاديّةَ نستطيعُ أن نطلقَ عليه اقتصادًا، أو إضمارًا، أو حذفًا، أو اقتصارًا، أو اختصارًا، أو مجازًا، أو استتارًا، أو سقوطًا وغيرها من المصطلحات، ومِن هنا فإنَّ الاقتصادَ اللغويَّ يُمَثِّلُ عنوانًا رئيسًا لقائمةٍ أو جدولٍ أو عَتَبَةٍ لمُشَجَّرةٍ وعناصر وبياناتٍ مفاهيميّةٍ.

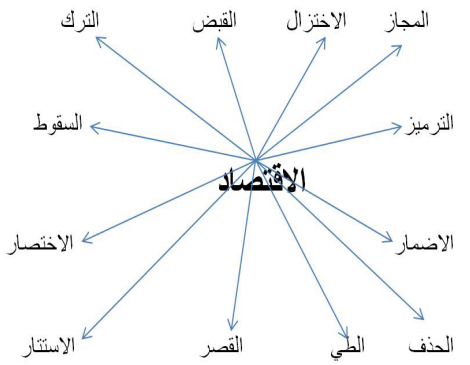

والاقتصادُ خصيصةٌ مهمّةٌ من خصائص النَّصِّ يَعمَلُ على ضبطِ النَّصِّ وشَدِّ أجزائه، ورَبطِ عناصرِهِ بعضها ببعض في ضوءِ مجموعةٍ من القواعدِ التي أشَرنا إليها في الرَّسمَةِ الآنفةِ الذّكر.

وَفَطَنَ الدكتورُ تمّام حسّان إلى أنَّ الألفاظَ والأنماطَ التركيبية تتناهى ((ولا تتناهى المعاني، ومِن ثَمَّ يُصبِحُ على العربيّةِ أن تُعَبِّرَ بالقليلِ المُتَناهي عن الكثيرِ غير المُتناهي، فإذا تحقّق لها ذلك فقد تحقّق لها الاقتصادُ بِعَينِهِ، ولَقَد عَمِدَت العربيّةُ إلى اصطناعِ بعضِ الوسائل التي تُمَكِّنَها مِن تحقيق هذه الخاصيّة، ولَعَلَّ أشهَرَ هذه الوسائل تعدّد المعنى للمبنى الواحد ثُمَّ النّقل، وكلاهما يتحقّق في النَّحوِ كما يتحقّقُ في المعجم)).[١٨]

بَعدَ هذا المُتَقَدّم يظهرُ أنَّ الاقتصادَ اللغويَّ مَزِيَّةٌ من مزايا العربيّةِ، يَتَوَسَّلُ بها المتكلّمُ من أجلِ الوصولِ إلى أعلى درجاتِ التخاطب والإبلاغ والتَواصُل مع المتلقّي مِن جهةٍ، وشَدُّ النَّصِّ، ورَبطُ أجزائهِ من جهةٍ أخرى،

وليس دأبُ البحثِ -كم ألَحنا- مِن قبلُ هو رَصدُ الاقتصادِ اللغويّ إن صوتًا وإن صَرفًا، وإن تَركيبًا، وإن معجَمًا، إنّما هو تَلَمّسُ الوظيفةِ التّخاطبيّةِ والتّواصُليّة الإبلاغيّة لهذه التقنيّةِ في الدَّرسِ الّلسانيّ، وقد كفانا الدكتور فخرُ الدين قباوة مؤونةَ الرَّصدِ المُعجِبِ، والاقتناصِ الباصِرِ لمواضعِ الاقتصادِ في البِنى العربيّة المتنوِّعة في كتابِهِ (الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد)

المَبحَثُ الأوّلُ: تقنيةُ الاقتصادِ في التّراثِ العربيّ:

في هذا المبحث سَنَفِلي هذه التقنيّة في ظلِّ ربطها بالتّواصُليّةِ الإبلاغيّةِ عند علماء العربيّة، ويتجَلّى الأمرُ بمعاينةِ النّصوصِ التي نَدَّت في مدوناتهم -ممّا وقفنا عليها- ثُمَّ نُعَرّجُ إلى بيانِ أهمّ التّمثلات التي نَحسَبُ أنَّها ذات رحمٍ وصلةٍ بالتّواصُليّة.

أوّلًا: التّرابطيّةُ بين الاقتصاد والتّواصُل.

إنَّ عمليةَ الإبلاغ والتواصُل بين المتكلّم والمتلقّي ليس بالسهولة التي يمكن تصوّرها، وقد قَصَدَ المجتمعُ العربيّ إلى تحقيقها في أدنى مستوياتها، ولا يعني ذلك استخفافًا بِعَدِّها شيئًا ثانويًّا؛ بل كانت تلكم العمليّة عمليّة الإيجادِ والاختصارِ

والاقتصادُ ركنٌ من أركانِ الكيان العربيّ، وعمودٌ من أعمدته فتغدو عمليّةً ناجحةً في البيانِ والإبلاغِ والتّواصُلِ، قال الجاحظُ (ت٢٥٥هـ): ((وعلى قَدَرِ وضوحِ الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقّة المدخل، يكون إظهار المعنى، وكلَّما كانت الدلالةُ أوضحَ وأفصَحَ، وكانت الإشارةُ أبينَ وأنورَ كان أنفعَ وأنجَعَ، والدلالة الظاهرة على المعنى الخفيّ هو البيان الذي سَمِعتُ اللهَ (عزّ وجلّ)

يمدحه ويدعو إليه ويحثُّ عليه بذلك نطق القرآنُ، وبذلك تفاخرت العربُ على العجمِ)). [١٩]

فالمتكلّم يستَغِلُّ طاقاتِهِ الذّهنيّة، ومؤهلاته العلميّة، ومرجعياته الثّقافيّة، من أجلِ أن تكون عمليّة الإبلاغ أو الإقناع بالفعل بيانًا نافِعًا وإعرابًا سَديدًا؛ لأنَّ المدارَ هو كشفُ المعنى.

وفي ظلِّ النّصوص التي وقفنا عليها نَلمَحُ العلاقةَ الوثقى بين تقنيّةِ الاقتصاد والتواصُل، قال أبو عبيدة (ت٢١٠هـ): ((العربُ تختصرُ الكلامَ، ليخفّفوه لعلمِ السامعِ بتمامه)). [٢٠]، وقال ابنُ قتيبة (ت٢٧٦هـ): ((القرآنُ نَزَلَ بألفاظِ العرَبِ ومعانيها، ومذاهبِها في الإيجازِ والاختصارِ، والإطالة والتوكيد والإشارة إلى الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهرَ عليه إلّا اللَّقِنُ وإظهار بعضها وضرب الأمثال لِمَن خَفِي)). [٢١]، ففي هذين النَّصين تتجلّى هذه التّرابطيّة بين هذه التقنيّة والتواصُل، ودونك عبارة: لِعِلمِ السامعِ بتمامِهِ، ولا يظهر على الإيجازِ والاختصار وإغماض المعاني إلّا القارئُ الحَصيف اللَّبيق الفعّال.

وبدا لنا أنَّ هذه التّرابطيّة كانت حاضرةً في الأحداثِ الكلاميّة المنطوقة، والمكتوبة، وقد عَرَّجَ اللغويون القدماء على مطلبِ هذه المباحثة، فقد قرر المبرّدُ (ت٢٨٦ هـ) قاعدةً عريضةً أساسها التّواصُل، قال: ((فكلّ ما كان معلومًا في القول جارِيًا عند الناسِ، فحذفه جائِزٌ لعلم المخاطب)). [٢٢]

وقد وَضَعَ ابنُ هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ثمانيةَ شروطٍ للحذفِ، وهي في مجملها ودلالاتها الكليّة تَحومُ في فَلكِ التّواصُلِ والإفهامِ، ومنها وجود دليلٍ ماليّ ومن ذلك قولُهم لِمَن

رَفَعَ سَوطًا: زيدًا، بإضمارِ: اضرِب، وألّا يكونَ ما يُحذَف كالجُزءِ، وألّا يؤدي حذفَهُ إلى اختصار المُختَصَر.[٢٣]

وعَرَّجَ ابنُ يعيشَ (ت٦٤٣هـ) على هذه الظاهرة مُعَوِّلًا على دلالةِ السياق البنيويّ والماليّ، ومن ذلك إلماحتُهُ إلى حَذفِ المبتدأ أو الخبر مع أنَّهما متلازمان، ((فلابُدَّ منهما إلّا أنَّهُ قد توجد قرينةٌ لفظيّةٌ أو إحاليّةٌ تُغنِي عن النطقِ بأحدهما، فيُحذَف لدلالتها عليه؛ لأنَّ الألفاظَ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِمَ المعنى بدونِ اللفظ جازَ ألّا تأتي به، ويكون مرادًا حُكمًا وتقديرًا)).[٢٤]، من هنا نُبصِرُ أنَّ الاقتصادَ والاختصارَ والحذفَ يُلجأ إليهِ اعتمادًا على سماحةِ الأحوالِ ودلالاتها.

وَفَطَنَ الدكتور مهدي أسعد عرّار إلى هذه التّرابطيّة في ظلِّ تحليله الباصِرِ لِجَسَدِ الجملةِ العربيةِ الطويلةِ، فالدراسات اللغويّة النّفسيّة تُقَرّر أنَّهُ إذا ما وُجِدَت جملتان متساويتان في عوامل متنوّعة إلّا في الطولِ، فإنَّ الجملةَ الطويلة أصعَبُ من الأخرى، إذ إنَّها تُثقِلُ الحافظةَ فيما تَبُثُّهُ من مقولاتٍ وأفكار، وقد تتساوى جملتان طولًا، وتختلفان في عددِ المقولات التي تحتويها كلُّ منهما وفي هذه الحالة تكون الجملة التي تشتمل على مقولاتٍ مُكَثَّفةٍ عسيرةٍ على القارئ، وقد ينضافُ إلى ما تقدّم ملحَظ التعقيد تعقيد التركيب وتَداخُل العلاقات السياقيَة التركيبيّة، ومن ذلك ما ساقهُ المبرّد في المقتضب في باب ((مسائل يُمتَحَنُ بها المتعلّمون: الضاربَ الشّاتِمَ المكرِمَ المعطيَه دِرهمًا القائم في دارِهِ أخوكَ سَوطًا أكرمَ الأكل طعامَه غلامه زيد عمرًا بكرًا عبدَ الله أخوكَ)).[٢٥] فهي جملةٌ معقّدةٌ متشابكةٌ في علاقاتها البنيويّة، وأنَّها جملةٌ طويلةٌ، فهي ممّا يعتاصُ ولا يكادُ

يُفهَم، ونحسَبُ أنَّ شَرحَها ممّا يُستغلَقُ، فهي مكثّفَةٌ بالمقولات المتداخلة، وهذا الضربُ مِنَ التأليفِ المُعتاصِ لا يتجلّى إلّا عند مَن أرادَ معاياةً وامتحانًا.(٢٦)

وعودٌ على بدءٍ فإنَّ الاقتصادَ اللغويّ من سماتِ فرسانِ البلاغة، والكلام الذي ينطوي على هذه التقنية هو نوعٌ شريفٌ من الكلام(٢٧)، فالمعاني فيه أولى بالاهتمامِ لِفَهمِ التركيب، كما أنَّ تركَ الذّكر في الكثير من الأحيانِ يكون أفصَحَ مِنَ الذكر في حَدِّ ذاتِه، وكما يُعَدُّ الصَّمتُ مِنَ الإفادَةِ أزيدَ للإفادة كما أنَّهُ تجد النفسَ أنطق ما تكون إذا لم تنطق.(٢٨)

وقد ألمَحَ سيبويهِ مِن قبل إلى الجانب الإبداعي في اللغةِ في ضوءِ تَبَصُّرِ المخاطَب بالمعنى المراد، أي: الوصول إلى المرقاةِ العالية في الدائرة التّواصُليّةِ، فَنَلمَحُ مصطلحاتِ الاختصار، والإيجاز والاتّساع، والإضمار والاستتار مبثوثةً في كتابِهِ، وَمَرَدُّ هذه المصطلحات التي أشارَ إليها علمُ السامعِ بالمعنى، وتواصله مع المتكلّم، ففي مباحثتِهِ التفسيريّة لقوله تعالى: ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)). (يوسف/ ٨٢)، قال: ((إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر (...) ومثُله في السعة: أنت أكرم على من أَضربَك، وأنت أَنكدُ من أَن تَترُكَه. إنّما يريد: أنت أَكرمُ عليَّ من صاحب الضَّربِ، وأنت أَنكدُ من صاحب تَرْكِه؛ لأنَّ قولك: أَنْ أضربك وأن تتركه، هو الضَّرْبُ والتَّرْكُ (...) ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى))(٢٩)، فهو يرى أنَّ المتكلّمَ إنَّما ((أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْني)).(٣٠)

وإضفاء البعدِ التّداوليّ في البنيةِ الجسديّة للتركيب، نَلمَحُهُ عند الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، إذ يذكرُ مصطلحَ (ترك الجواب) كثيرًا، قال: ((وربما تركت

العرب جواب الشيء المعروف معناهُ وإن تُرِكَ الجواب)). [٣١]

ويبدو أنَّ الظّفَرَ بالمعنى المراد، قد احتَلَّ المكانةَ المرموقةَ في الدَّرسِ اللّسانيّ باستشرافِ الدائرة التّواصُليّة، فالمقصود عند العربِ تشريف المعنى وترك الفضول، واستيجاز المراد من المعنى، يقول بدوي طبانة: ((إنَّ العربيّةَ معَ السّعةِ

والكثرة أخصر اللّغاتِ في إيصالِ المعاني، وفي النقل إليها يبيّن ذلك، فليس كلام يُنقَل إلى لغةِ العرب إلّا ويجيء الثاني أخصَرُ من الأوّلِ مع سلامة المعاني، وبقائها على حالها، وهذه بلا شك فضيلةٌ مشهورةٌ، وميزةٌ كبيرةٌ؛ لأنَّ الغرضَ مِنَ الكلامِ ووضعِ اللغات بيان المعاني وكشفها، فإذا كانت لغة تُفصِحُ عن المقصود، وتُظهره مع الاختصارِ والاقتصار فهو أولى بالاستعمال، وأفضل ممّا يُحتاجُ فيه إلى الإسهابِ والإطالةِ)). [٣٢]

وتتجلّى جماليّةُ الشِّعرِ العربيّ في المسكوتِ عنه، وقد أوردَ أبو هلال العسكري (ت٤٠٠هـ) روايةً مفادُها: أنَّ الفرزدقَ كان يَلجأُ إلى القصائدِ القصيرةِ، ولّما سُئِلَ عن ذلك، قال: ((إنّي رأيتُها في الصدورِ أوقعُ، وفي المحافلِ أجوَدُ)) [٣٣]، فلا يخفى أنَّ أبا هلالٍ قد وَعَى شَجوَ البِنى الاقتصاديّة في المتلقّي وتأثيرها في قلبِهِ.

ويبدو للباحث أنَّ ديناميّة التّواصُلِ وتكشيفهِ في ظلِّ الاقتصادِ اللّغويّ سليقةٌ ودُربَةٌ وملَكَةٌ لا تتأتى للكثير، وهذا التَّفَاطُنُ ذكرَهُ ابنُ الأثير (ت٦٨٣هـ) مِن قبلُ، إذ عَدَّ الإيجازَ والاقتصار والاختصار مِن لوازمِ فرسان البلاغة [٣٤]، ولاسيّما أمام الملوك والأمراء والقادة الذي يَتَطَلّب

إيجازًا واقتصادًا مع إيصالِ المعنى المراد.

وما يلتفتُ إليه لزومُ الاقتصادِ اللّغويّ في الوقت المحدّد خصوصًا في المؤتمراتِ والنّدواتِ والحلقاتِ التّحاوريّةِ النّقاشيّةِ، التي تتطلّب تكشيفًا للعباراتِ، وضغطًا للبِنَى الأسلوبيّة، وزيادَةً في المضمراتِ والمسكوتات فضلًا عن شَدِّ المتلقّي بأمراسِ التّواصُلِ والإبلاغِ شَدًّا، فيبادِرُ المتكلّمُ (المنشىء، القاصد، الناسج، المخاطِب، المُبدىء، المنتج) بتجميعِ الصور وتكثيف الأخيلة وشَحن العواطف والتجربة في عبارةٍ قصيرةٍ، والأديبُ النَّبيهُ الفَطِنُ اللّبيقُ هو الذي يُدلي بفكرَتِهِ وإحساسِهِ في لَمَحَةٍ سريعةٍ قبل انقضاءِ نشاطِ المتلقّي، فيتمكّن من إيصالِ ما يُريد، وجعل المتلقّي مشارِكًا في فَهمِ الكلامِ، بل في إكمالِهِ.

وفي أدناه مُخطّط يوضّحُ التّرابُطيّة بين المتكلّمِ والمتلقّي باسترفادِ تقنيّة الاقتصادِ اللفظيّ:

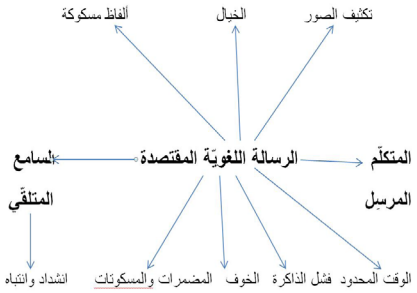

ثانيًا: تَمَثُّلاتٌ اقتصاديّةٌ تواصُليّةٌ

في هاتِهِ الفِقرةِ التي هي امتداد للأولى سنُشيرُ إلى تمثّلاتٍ اقتصاديّة تواصُليّة، تُعَدُّ أدواتِ تواصُلٍ وإبانَةٍ من أجلِ أداءِ المقصود، والحقُّ أنَّ هذه التّمثلاتِ كثيرةٌ وذات دلالاتٍ متعددةٍ، وللمرءِ أن يُسَرّحَ خاطِرَهُ ملتَمِسًا دلالاتٍ ومعاني كثيرةً عليها، إلّا أنَّ المقامَ لا يَسَعُ لذكرِها كاملةً، واستجلاءِ دلالاتِها بشكلٍ مُفَصّلٍ.

إنَّ اللغةَ تُشَكّلُ البُعدَ الوجوديَّ -الانطولوجيَّ- للكائنِ الموجودِ في العالم، فغيابُ اللغةِ يعني غيابَ العالمِ، لذلك يُماثِلُ (مارتن هايدغر) بين اللغةِ

والعالم، بل إنَّ الوجودَ الأنطولوجيّ للعالم يتوقّفُ على وجودِ اللغةِ، فهي أخطَرُ النِّعَم، وهي سَكَنُ الوجودِ، والعالم أصبحَ في متناولِ اللغة. (٣٥)

((واللغةُ لن تكون لغةً إلّا حِينَ تُمارِسُ التّسميةَ، حِينَ تَصنَعُ العالَمَ بالكلماتِ

بأقلِّ كلفةٍ اقتصاديّة، إذا ما قُورِنَت بالأنظمةِ السيميائيّة الأخرى (...) فهي النظامُ الرّمزيّ الأكثر اقتصادًا)). (٣٦)

واللغةُ العربيّةُ تُعِينُ على الإيجازِ، وتُفري بِهِ لما توافر فيها من خصائص لم تتفق لغيرها من اللغاتِ، وإذا كانت العربيّة كذلك فما على الأديبِ العربيّ إلّا أن يستَغِلَّ هذه الميزة فيرتفع بأسلوبِهِ عن الإطالةِ والهذرِ، ويعبّرَ عن معانيه بأقلِّ لفظٍ وأوجزِ عبارةٍ، يقول أحمد حسن الزيّات: ((وأوّل الفروق بين اللغات الساميّة واللغات الآرية الأولى إجماليّة والثانية تفصيليّة، يظهرُ ذلك في مثل قولكِ: (قُتِلَ الإنسانُ)!، فإنَّ الفعلَ في هذه الجملةِ يدلُّ بصيغته الملفوظة، وقرينته الملحوظة على (المعنى والزمن والتعجّب وحذف الفاعل) وهي مَعَانٍ لا تستطيعُ أن تُعَبِّرَ عنها في لغةٍ أوربيّة إلّا بأربعِ كلماتٍ أو خمسٍ)). (٣٧)

ولمّا كانت الكلمة في الدَّرسِ اللّسانيّ تُمَثِّلُ في الأعمّ الغالب محوَرًا فإنَّ البيانيين العرب حَرَصوا على تبيانِ أثَرِها في الوظيفة التّواصُليّةِ بوصفِها مركزًا وقُطبًا وبؤرةً.

من هنا يلجأ المتكلّمُ العربيُّ إلى أداءِ الكلامِ بألافيظ متميّزةٍ تدلُّ على الحالةِ الشعوريّة والنفسيّة، من نحو: المدح، والذم، والتعجّب، والتمني، والترجّي، والعرض والتحضيض، وغيرها، فيرى الدكتور عبد الفتّاح الحموز أنَّ الاقتصادَ اللغويّ يُنظَرُ إليه بوصفِهِ ألفاظًا تنبئ عن حالةٍ شعوريّة

كالمدح والذّم والتعجّب والاستغاثة والندبة وغيرها، فَتؤدّى بألفاظٍ تَدلُّ نَصًّا على هذا الشعور العام، من نحو: نِعمَ، وبِئسَ، وحَبَّذا، ولا حَبَّذا، وما أفعَلَه، وأفعِل بِهِ، والأفعال التي تُعامَل مُعاملَة المدح والذّم أو ما يجري مجراهما كما في: حَسُنَ وعَظُمَ وكَبُرَ وسَاءَ وجَهِلَ، وهي عناصر مُحَوّلةٌ من أصلٍ لفظًا أو تقديرًا، فهي تُمَثّل كلماتٍ محوريّةً.

ويرى أيضًا أنَّ هذه الكلمات المحوريّة صِيرَ إليها لخدمةِ عنصرٍ من عناصره؛ لأنَّهُ المرادُ والمُهمُّ والمُبتغى، فهو كشَيخِ القبيلة أو الحاكم أو الرئيس أو المسؤول الذي لابُدَّ من كسبِ وِدِّهِ بالوسائل المختلفة.(٣٨)

وقد ألَمَحَ الشّافعيُّ (ت٢٠٤هـ) الذي يُعَدُّ من البيانيين العرب إلى هذه الخصيصة في النَّصِّ الدينيّ (الاختزال والاقتصار) وكيفيّة أدائها باللفظ المحوريّ، قال: ((وإنَما بدأتُ بما وَصَفتُ من أنَّ القرآنَ نزل بلسانِ العربِ دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاحِ جمل علم الكتاب أحَدٌ جُهِلَ سَعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرّقها، ومن علمه انتفت عند الشُبهَة التي دَخَلَت من جَهل لسانها (...) وكان ممّا تعرّف من معانيها اتّساع لسانها وإن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامًّا ظاهرًا يُرادُ به العام الظاهر (...) وتُسَمّي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتُسَمّى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة)).(٣٩)

كان العربيُّ على وَعيٍ بالمرامي الاقتصاديّة في التّواصُل والخطاب، ينزِعُ إليها ويُدركُ وظائفها الواقعيّة لتخفيف الجُهدِ والمعاناة، ولا سيّما التراكيب التي يكثُر استعمالُها في التعبير، وقد تَنَبَّهَ ابنُ خلدون (ت٨٠٨هـ) على هذا التنوع الاقتصاديّ الذي

يقتضي التّخلّي عن التفريعات المعقّدة، والأنظمة التعبيريّة المختلفة والصّيغ المُجهِدَة، وهي خصيصةُ العربيّة، ((وهذا معنى قوله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): أوتيتُ جوامع الكَلِم)). [٤٠]

ولعلَّ القوالِبَ المسكوكةَ، والتعابير الجاهزة، والمثل التعليميّة خيرُ دليلٍ على النزعة الاقتصاديّة التّواصُليّة التعليميّة، فضلًا عن تقييد القاعدة، فنبصُرُ بالمُثل الاقتصاديّة في النظامِ اللغويّ من نحو: (قُطبُ جَدٍّ) جمعًا لحروفِ القلقلة، و(يَرمَلون) الحروف التي يحدث الإدغامُ بوساطتها مع التنوين، و (سألتمونيها، واليوم تنساه، ونهاية مسؤول) وغيرها تمثيلًا للحروف المزيدة في الأفعالِ غير المجرّدة (المزيدة)، و (أكلوني البراغيث) في توارِدِ فاعلين لفعلٍ واحدٍ، ولغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) للسبب نفسه، والمسألة الزُّنبوريّة، و (حُسن شَملَه) لأسماء الأنبياء العربيّة (صالح، نوح، شُعَيب، محمد، لوط، هود) وغيرها مِنَ التعابير الجاهزة.

ولا يخفى ما تقومُ بِهِ علاماتُ الترقيمِ من بنائيّةٍ اقتصاديّة تواصُليّة إن صَحَّ استعمالُها، فهي دوالٌ اقتصاديّةٌ تواصُليّة.

وَمِنَ الكَلِم العربيّة التي نستشرفُ فيها النزعةَ الاقتصاديّة والتّواصُليّة في البِنيَةِ

الجسديّة الضمير ((وهو متعدّد القضايا، مُتَفَرّع المسائل حيث يقع متّصلًا ومنفصلًا بارزًا ومستترًا دالًا على متكلمٍ أو مخاطَب أو غائب، عائدًا على متقدّم غالبًا ومتأخّر لفظًا ورتبة نادرًا، كما يكون فَصلًا وعِمَادًا وضميرَ شأنٍ أو مجهول، استعمَلَهُ العربُ قَصدًا إلى الإيجازِ أو التوكيد أو التفخيم والتعظيم)) [٤١]، واستشَفَّ

ابنُ الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أنَّ العربَ وَضَعَتِ الضميرَ المستتر؛ لأنَّهُ أخصَرُ من البارزِ، فلا يعدلون عنه إلّا عند تعَذّرِهِ للإلباس.(٤٢)

ومِنَ التّمثلات الاقتصاديّة التّواصُليّة في المنظومة اللّسانيّة العربيّة العنوانات الرئيسة للعمل الأدبي، وعنوانات الفصول، والتقسيمات الفرعيّة إذ تُجَسّدُ إشاراتٍ تَدلُّ القارئ على النَّسَقِ الذي يريده المتكلّمُ لعرضِ فكرته(٤٣)، فالعنوان ضرورةٌ كتابيّةٌ بديلٌ عن غياب سياق الموقف بين طرفي الاتصال(٤٤)، وهو يَخلِقُ كينونةً ووظيفةً، ولا يَنفَكُّ يتمتّعُ بنصيّةٍ تؤهِلُهُ ليؤدّي أدوارًا خطيرةً في عملية الاتصال بين المُرسِل والمُرسَل إليه.(٤٥)

ويرى الدكتور خالد حسين أنَّ العنوانَ أكثَرُ غِنًى مِن نَصِّه، فيمكن الاكتفاء به قراءةً ونشاطًا نقديًّا، فالموقع الجغرافي للعنوان يُحَتِّمُ ممارسةً عاليةً للاقتصاد اللغويّ بمقابل الإفراط اللغويّ في بناء النَّصِّ، وعليه يغدو (الاقتصاد) سِمَةً تُمَيِّزُ نَصَّ العنوان أنطولوجيًّا (وجوديًّا) من غيره مِنَ النّصوصِ، وليس عاملًا معياريًّا ومسببًا لانفجارٍ دلاليّ وحسمٍ دلالي فَحَسب.(٤٦)

ويرى الكاتبُ والروائي الإيطالي أمبرتو إيكو أنَّ العنوانَ لكي يكون أداةً تواصُليّةً عليه أن يخلطَ الأفكارَ لا أن يُعَبأها، ومُنتِجُ النَّصِّ لكي يكون قَلِقًا ومُزعِجًا أن تكون عتبتُهُ النَّصيّة تواصُليّةً إبلاغيّةً.(٤٧)

وأدرَكَ علماءُ البلاغةِ العرب أنَّ للاقتصاد والمجاز أثرًا في الاتصال والتّبليغِ والفَهمِ والتأويلِ، لذلك فَطَنوا لكون الدلالة لا يمكن أن تكون فقط في هيأة ملفوظ، فقد تَتَجلّى في خَطٍّ أو إشارةٍ أو عَقدٍ أو حالٍ، وكلُّها أنظمةٌ يمكن أن تكونَ أداةً للمجاز.(٤٨)

ونَلمَحُ اقتصاديّةَ الصّمتِ في المنظومةِ اللّسانيّةِ العربية، ولا سيّما البلاغيّة منها، ففي تعريف أبي هلال العسكري للبلاغة إشارةٌ إلى هذه التقنية الاقتصاديّة التّواصُليّة، قال: ((البلاغةُ كلُّ ما تبلّغ به المعنى قلبَ السامع متمكنة في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورةٍ مقبولةٍ ومعرِضٍ حسن)) [٤٩]، فالعسكريّ يُشيرُ إلى وجودِ بلاغةِ الصمتِ، وبلاغةِ الإشارة.

وتَتجلّى تقنيّةُ اختزال الأحداث في لغة الصمت السرديّ في النّصوص الأدبيّة المتنوّعة، ولا سيّما كتاب العربية الأكبر القرآن الكريم، فنبصُرُ الضغطَ السرديَّ، واختزال الوقائع والأحداث، وتقليص المراحل التأريخيّة منها قوله تعالى: ((وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ)) (يوسف/ ٢٢)، وقوله: ((وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا)) (مريم/ ٢٣)، وقوله: ((تِلْقَاءَ مَدْيَنَ)) (القصص/ ٢٢)، إذ تَظهَرُ فعاليّةُ السرد الاقتصاديّ القائمة على اختصار المراحل التأريخيّة، وتقليص التحقيب الزَّمنيّ للأحداث، ويرى الدكتور محمد مشبال أنَّ لفعّالية السرد قدرةً على الاستهواء وسِحرِ البيان، والطاقة البيانيّة، فالسردُ فعّاليةٌ صَمتِيّةٌ في أدبِنا القديم نجدها حاضرةً بقوةٍ، وبلاغتُنا العربيةُ بإيجازها تقتضبُ السَّردَ، وتتركُ للمتلقّي حريّةً مركزيّةً وليس هامشيّةً في تطويرِ أحداثِهِ، وهذا ما نجدُهُ في الشعرِ والمَثَل فضلًا عن النثر والخطب، فالقَصُّ بما يحتويه من أحداثٍ زمانيّة، واستبدادٍ بالتّخيّل من خلال فعاليات الوصف القرائبيّ، والمعتمد على النادرة والخبر العجيب يَمتَلِكُ تقنيةً اقتصاديةً قائمةً على اختزال الأحداث، وتقليص الحُقَب، وتسريعِ الحوارات وغيرها، فهي فعالياتٌ اقتصاديةٌ سرديّةٌ صامتةٌ. [٥٠]

وهناك تمثلاتٌ أُخَر تُعَدُّ

كواشفَ مُنبئةً عن تقنية الاقتصاد تُثيرُ في النَّفسِ استحسانًا، وتُعزّز المعنى في السياق اللفظي.

المَبحَثُ الثاني: الوظيفةُ التّواصُليّة للغة الاقتصاد عند المُحدَثين:

في هذا المبحث سنتناوش الوظيفَةَ التّواصُليةَ للغةِ الاقتصادِ عند المحدثين في ضوء إبانةِ تجليّات هذه التقنية في الدَّرسِ اللّسانيّ المعاصر، وكيفية توظيفها في مباحثِ اللّسانيين المُحدَثين، ولا سيّما في المناهج اللغويّة المعاصرة، وما نَدّ من كلماتِ اللّسانيين المعاصرين ممّن وقفنا على مباحثاتهم، وستكون مباحثات هذا المبحث في فقرتين: أوّلًا: نَزعَةُ المجهودِ الأدنَى:

لا غَروَ أنَّ نَزعةَ المجهودِ الأدنى في الدَّرسِ اللّسانيّ تُمَثّلُ وظيفةً تواصُليّةً إبلاغيّة؛ لأنَّهُ كلّما اختُزِلَتِ العبارةُ وضُغِطَت اتّسَعَت الرؤيةُ، وقَلَّ زَمَنُ التّواصُلِ والإبلاغِ، فالاقتصاد اللغويّ الذي يُجَسّدُ هذه النزعة يُعَدُّ من مقوّماتِ الإبداعِ، وشرائطِ تحديد الابتكار، فهو يحمي اللغةَ من التّرهّل، والزيادات غير المحمودة، زد على ذلك أنَّ المقولات المقتصدة ذات التكثيفِ الدلاليّ واللفظيّ هي أسرعُ حفظًا من المقولات الطويلة ذات التفصيل اللفظي والتشابك الدلاليّ.

إنَّ مبدأ الاقتصاد اللغويّ الذي عرّفه اللغويون المعاصرون، أي: إنَّ الهدفَ الذي يودُّهُ المخاطِب (المتكلّم) هو أن يبلغَ أكبرَ عددٍ ممكن من الفوائد في وقتٍ قصيرٍ، وبمجهودٍ قليلٍ، فهناك ركنان أساسيان يُبنى عليهما الاستعمالُ اللغويّ، هما:

أ - الاقتصاد: الذي يحتاجُ إليه المتكلّمُ من حيث المجهود العضليّ والذّهنيّ عند إحداثه وأدائه الخطاب في حالة الاستئناس.

ب- البيان: الذي يحتاجُ إليه

المخاطَب، وهو وضوح الاستعمال وانكشافه.[٥١] وهذان الركنان يؤثّران في بِنيةِ اللغة بحَسَبِ مقتضياتِ أحوال الاستعمال.[٥٢]

ونَلمَحُ التعبيراتِ الاصطلاحيَّة عند المُحدَثين التي تنزع للخِفَّةِ، وسهولةِ الفَهمِ والإبلاغ، ومنها: الكليشة، والتعبيرات الجاهزة، والمقوليّة الجاهزة، والصيغ المسكوكة والخوالف، والعبارات المعياريّة العرفيّة، والتراكيب الثابتة، والتعابير الاصطلاحيّة.[٥٣]

والتفتَ الدكتور تمّام حسّان إلى جملةٍ من التطبيقات والأفكار التي تقرّرُ نزوعَ هذه التقنية إلى تخفيف الجُهدِ، والمسارعةِ في التّواصُلِ والإبلاغِ، من هذه الرؤى، تعدّد المعنى المعجمي للكلمة المفردة، إذ تتوافر على معانٍ كثيرة بحَسَبِ السياق الذي تردُ فيه، فالفعل (ضَرَبَ) الذي يُجَسِّد كلمةً محوريّةً تتداعى دلالاته في الجملِ الآتية: ضَرَبَ الأبُ ابنَه، ضَرَبَ اللهُ مثلًا، ضَرَبَ لَهُ موعِدًا، ضَرَبَ لَهُ قُبَّةً، ضَرَبَ في الأرضِ، ضَرَبَ خمسةً في ستة، ضَرَبَ النقودَ، ضَرَبَ على العودِ، ضَرَبَ العيارَ الناريّ، ضَرَب التلفون، وغيرها.

ومنها أيضًا (الميل إلى التركيز) ويتجلّى في أمورٍ منها: نَبذُ استعمالِ الأفعال المساعدة في التعبير عن علاقة الإسناد في الجملة الاسمية، وكذلك الإضمار بمعنييه كليهما: المعنى الذي يكون فيه الإضمار ضدَّ الذّكر، والمعنى الذي يكون معه ضدَّ الإضمار، من نحو: إضمار الأدوات، وكذلك وجوب الحذف في (أهلًا وسَهلًا) بفعلين مضمرين، أو بفعلين محذوفين وجوبًا: قَصَدتَ اهلًا وحَلَلتَ سَهلًا.[٥٤]

وكذلك مبدأ (التلخيص والتحويل) وهو ممّا كَشَفَت عنه

الدراسات الحديثة في حقل اللغة، وهو ما يُعرَف عند القدماء ب(الحذف البيانيّ) وهو حذفٌ لا تتطلبه صناعةُ النحو، ولكن يقتضيه المعنى، نحو قوله تعالى: ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)) (يوسف/ ٨٢)، ونحو: هذه سياسة البيت الأبيض، وعدوان الكرملين على أفغانستان، فعناصر الجملة متوافرة، ومن ثَمَّ لم يكن الحذفُ هنا نحويًّا، لكنَّ المعنى يتضمّن: أهلَ القرية، ورئيس البيت الأبيض، وقادة الكرملين.(٥٥)

وممّا يَلحَقُ بركبِ ما تقدّم (قاعدة التصنيف والتقعيد والتجريد) وهي ضربٌ من الاقتصاد لفظًا وجَهدًا، فالفاعلُ يأتي مرفوعًا بعلامةٍ إعرابيّة أصليّة الضمة، أو فرعيّةِ الواوِ في جمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الخمسة، استغناءً بفضل الطابع الاقتصاديّ في العربية عن القول: الفاعلُ مرفوعٌ وهي قاعدةٌ تصدق على زيدٍ وعمرٍو وزينب وكلِّ اسمٍ وَقَعَ أو يقعُ فاعلًا في الاستعمال.(٥٦)

ومستصفى القول: إنَّ الاقتصادَ في بنية التركيب أمرٌ مَحُوجٌ إليه رَغبَةً في طلب الخِفَّةِ، ونوالًا في التّواصُليّةِ والإبلاغ، وهذا الأمرُ يُعَدُّ أساسيًّا في كثيرٍ من الظواهر الصِّياغيّة في العربيّة.

ثانيًا: تجليّاتُ تقنيةِ الاقتصادِ في الدَّرسِ اللّسانيّ المعاصر:

في تلكم الفِقرةِ سنبيّن أهمَّ التجليّات التي تحوصلت لنا في الدَّرسِ اللّسانيّ المعاصر، ويبدو أنَّ الدكتور طه عبد الرحمن قد تلمَّسَ أهمَّ الدواعي التي تحمِل المستدل على الالتجاء إلى الاضمار الذي يُمَثِّلُ إرهاصًا واضحَ المعالمِ لتقنية الاقتصاد، ومن هاته الدواعي: الاحتراز عن التطويل، ذلك أنَّ الدليلَ إذا كَثُرَت مقدماته وتَشَعّبت وطالَ طريقُهُ وامتدَّ حَصَلَ تعبُ المخاطَب في تحصيلِ المطلوب

وسأمه من الاجتهاد في طَلَبِهِ، وإيقاع المستدل في فَضلِ الكلام أو حَشوِه، وإحساس المخاطَب بأنَّ بعضَ أجزاءِ الدَّليل من بابِ إيضاحِ الواضح وبيان البيِّن، وإضعاف التوجّه إلى العمل، وحتى لا تنقطعَ هِمَّتُهُ عن النهوض إلى العمل، فالاشتغال بذكر الشروحات والتفاصيل يُفضي إلى تفويت ما لا يقبَلُ التأجيل، والقصد إلى الإيجازِ يكون أبلغَ أثَرًا في المستمع ممّا لو عَمِدَ المستدلُّ إلى بَسطِ دَليلِهِ بَسطًا، فاللغة العربية تتخذُ من الإيجازِ أسلوبًا بلاغيًّا متميّزًا لا يستعمله إلّا مَن تَمَرَّسَ بأدواتها التبليغيّة ومَهَرَ فيها حَقَّ المهارة. (٥٧)

وأشارَ إلى (مبدأ الاقتصاد) بوصفه آليّةً منطقيّةً تُفيدُ في ضبطِ الصور والعلاقات، فضلًا عن صياغة الصورة على أقلِّ ما يمكن من العناصر التي تَفتَرض موجودات تَحتَها، وأشارَ أيضًا إلى مبدأ (الصورة الأدنى) الذي يوجِبُ أن تكونَ صياغةُ الصورة على قَدرِ الحاجة الاستدلاليّة لا تزيد عنها ولا تنقص. (٥٨)

ومِن إلماحاتِهِ الحصيفةِ أيضًا اصطلاحه (قانونَ الاختصار)، الذي يَقضِي بأن يُضمِرَ المُلقِي في كلامه ما دَلَّت عليه القرائنُ مقاليّةٌ كانت أو مقاميّةٌ بحيث قد يُفضي التصريحُ به للمتلقّي إلى أن يَطلبَ فيه هذا الأخيرُ معنًى غير المعنى الذي سِيقَ له هذا الكلام، فاللسانُ العربيّ يمتازُ عن كثيرٍ من الألسنِ بكونه يميلُ إلى إيجازِ العبارة، وطيِّ المعارفِ المشتركة طَيًّا؛ اعتمادًا على قدرةِ المخاطَب في تَدارُكِ ما أُضمِرَ في الكلامِ، وفي استحضارِ أدلّته السياقيّة؛ بَل في إبداعها من عنده متى اقتضت ذلك حاجةٌ لِفَهمٍ، ومعلوم أنَّهُ على قَدرِ ما يأتي المتكلّمُ مِنَ الإضمار يأتي المستمعُ من الجَهدِ في الفَهمِ. (٥٩)

ومِن هنا نُبصِرُ بفائدة الانتفاع

والظَّفَر في تقنية الاقتصاد أكثر مِنَ التطويلِ والإسهاب، فَتكمُن مَزِيّةُ الاقتصاد والإيجاز في أن لا يَبُوح المنشئ للقارئ أو السامع بكُلِّ شيء، بل يتركُ في كلامِهِ مَجالًا للإيحاءِ والتأمُّلِ والإضافة إلى الرسالةِ التي سَمِعَها، فتتوالى استيحاءاتُ المعاني، وتتدفقُ ظلالُ الدلالاتِ مثيرَةً في القارئ التأثير تارةً، والتّأمُّل والفعاليّة الذّهنيّة تارةً أخرى، وتَبعَثُ فيه روحَ الإضافة والاستنتاج، ودونك بِنيَة المبني للمجهول، بين اختزال البِنيَةِ واسترسال المعنى ((فَتحرّك الفاعل واختزاله وانتقال المفعول إلى مَحَلٍ آخر يُجَسِّدُ أعلى مستويات البِنيَة اللغويّة المعنويّة، ويَعكِسُ حَرَكَةَ المحلّات التي تنتقلُ من التجريد إلى الشكلَنَةِ ومِنَ الشّكلَنَةِ إلى التجريد)). [٦٠]

ويرى رولان بارت أنَّ الكلمةَ تَدَّخِرُ كَمًّا هائلًا من الحقائقِ والمضمرات، فهي تُشَكِّلُ منظومةً اقتصاديّة فاعلةً في الدَّرسِ اللّسانيّ، يقول: ((إنَّ اللغةَ ليست بريئةً على الإطلاق، فللكلمات ذاكرةٌ أخرى تغوصُ في عُمقِ الدلالاتِ الجديدةِ بطريقةٍ عجيبةٍ، والكتابةُ تحديدًا هي تلك المصالحة بين الحريّةِ والذكرى)) [٦١]، وقد أغدَقَ على الكلمةِ بوصفها بِنيةً محوريّةً صفاتٍ تؤكّد تضمّنها مجموعة من الصور والسرديات والاستجابات، فهي تُغَذّي وتُفيضُ كأنَّها التّجلي المباغت للحقيقة، وهي تَشُعُّ بحريّةٍ ابديّةٍ وتتهيّأ للتوجّهِ نحو إقامة علاقات تواصُليّة، وهي مشروعٌ عموديّ مثل كتلةِ الصَّخرِ أو العمود الذي يغوصُ في كُلِّيَةِ المعنى والاستجابات والاسترجاعات، إنَّها علامةٌ مشدودَةَ القامةِ تتصِفُ بالموسوعيّة وتحتوي دفعة واحدة كُلَّ المفاهيمِ التي يفرضُ الخطابُ العلائقي

على المستمعِ الاختيار فيما بينها)) [٦٢]

وَمِنَ التَّجلّيات التي نَدَّت لنا في ظلِّ متابعةِ المباحثاتِ اللّسانيّةِ المعاصرةِ ولها مَسيسٌ بتقنية الاقتصاد اللغويّ مبدأُ الفعلِ الكلاميّ في الدَّرسِ التداوليّ، الذي يضطَمُّ على قوى إنجازيّةٍ وتأثيريّةٍ، فبِنيَتُهُ على الرغم من اقتصاديتها إلّا أنَّها تؤدي إنجازًا وتأثيرًا يُحَدَّدُ بلحاظِ السياقِ الذي يعيشُ فيه.

وهذا المبدأُ مرتَبِطٌ بعَمَلِ (أُوستن) الذي طَوَّرَ فلسفةَ اللغةِ في ضوء تناوله لمجموعةٍ مِنَ الأفعالِ، ولا سيَّما كتابه الذي صَدَرَ سنة (١٩٦٢م) بعنوان (كيفَ نَفعَلُ الأشياءَ بالكلماتِ) فقولنا: إنّي أعِدُكَ، لا تُقَدِّم معلومةً للمتلقّي تتعلَّقُ بالوعدِ فَحَسب؛ بَل تُحدِثُ وتُنجِزُ الوعدَ، بمعنى أنَّنا نَنخَرِطُ في فعلٍ كلاميّ، وبالطريقةِ نفسِها عندما نقول: أنا أُسَمِّي هذه السفينة، فإنَّنا نُنجِزُ فِعلَ التسمية للسفينة، ومِن ثَمَّ فالأدائيّةُ عبارةٌ تَضَعُ حَيِّزَ التنفيذ. [٦٣]

وَمِنَ التجلّيات لقانون الاقتصاد في الدَّرسِ التداوليّ أيضًا مَبدَأ (مقتضيات الكلام) وَيُسمّى (مقتضيات القول) أيضًا، وهو مفهومٌ تداوُليّ إجرائيّ يَتَعلّقُ برصدِ جملةٍ مِنَ الظواهر المتعلّقةِ بجوانبَ ضمنيّةٍ وخَفِيّةٍ من قوانين الخطاب، تحكمها ظروفُ الخطابِ العامة كسياقِ الحالِ وغيرِه، ومِن أهمّها الافتراضُ المسبق، ففي كُلِّ تواصُلٍ لسانيّ ينطلقُ المتخاطبون من معطياتٍ وافتراضاتٍ معترفٍ بها ومتّفق عليها بينهم، تُشَكِّلُ هاتِهِ الافتراضات المرجعيّةَ التّواصُليّة الضرورية، من أجلِ تحقيق النجاح في عملية التّواصُل، ويتّصِلُ الافتراضُ المسبق ب(مبدأ الاقتصاد في الكلام)، فمِن دونِهِ يُصبِحُ التّواصُلُ مستحيلًا؛ لأنَّنا بالافتراضِ السابقِ ننطلِقُ من

مُسَلَّمَةٍ وهي وجود مكتسباتٍ قَبليَّةٍ من المعلومات، نبني في ضوئِها ما نُريدُ ان نُبَلِّغَهُ من المعلومات الجديدةِ من دُونِ الحاجَةِ إلى التذكيرِ بتلك التي سَلَّمنا بوجودِها، وهذا المَبصَر التداوليّ لازِمٌ بَل ضمنيٌّ لِفَهمِ كثيرٍ من التراكيب القرآنيّة فَهمًا صحيحًا، ففي قولِ الملائكة رَدًّا على إخبار الله (جلّ جلاله) لَهُم: ((إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً))، ((قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا)) (البقرة/ ٣)، لا بُدَّ مِن وَضعِ فروضٍ عِدَّة تُجِيبُ على السؤال، ما أدراهُم بهذا الأمر؟ وهَل كانوا يعلمون الغيب؟ وهَل هُم بعد ذلك يعترضون ويتذمّرون من هذه الإرادةِ الإلهيّةِ ؟ كأن يكون هناك كلام محذوف، بأن سألوا اللهَ عن هذا الخليفة، وماذا عساهُ أن يفعلَ فأخبرهم (جلّ جلاله) بأنَّ كثيرًا منهم سيفسدون في الأرضِ، وغير ذلك من الافتراضات السابقة من أجلِ أن يكونَ الكلامُ مستقيمًا.[٦٤]

وَنُبصِرُ أيضًا (الإحالةَ التداوُليّة) التي تؤدّي وظيفةً دَلاليّةً فضلًا عن الوظيفة الاقتصاديّة والاختصاريّة والتوكيدية لإغنائها عن ذكرِ المشار إليه، واستحضاره في اللفظِ، فهي علاقةٌ قائمةٌ بين الأسماء والمسمّياتِ تُحيل اللفظة المستعملة بمقتضاها على لفظةٍ متقدّمةٍ عليها، وصورة الإحالةِ استخدام الضمير ليعود على اسمٍ سابقٍ أو لاحِقٍ لَهُ بَدَلًا مِن تكرارِ الاسم نفسه[٦٥]، وهي أيضًا تُشيرُ إلى مواقفَ سابقةٍ أو لاحقةٍ في النَّصِّ.[٦٦]

وَتتجلّى وظيفَتُها الاقتصاديّة بكونها تقومُ بالسماحِ لمستعملي اللغة بحفظِ المحتوى مستمرًّا من دون الحاجةِ إلى التصريحِ بِهِ مَرَّةً أخرى، ومِن ثَمَّ تؤدّي الاستمراريّة في النَّصِّ.[٦٧]

وَمِن تجلّيات هذه التقنية مبدأُ

(أفق التوقعات) في نظرية التلقّي، هذه النظرية القائمة على المثلث التّواصُلي (المؤلف، العمل الأدبي، القارىء) إذ يَعُدُّ ياوس الألماني القارىءَ ليس عنصرًا سامِعًا للنَّصِّ، بَل سامِعًا واعِيًا موجودًا ومشاركًا في التجربةِ التّواصُليّة، فهو شَرِيكٌ حَيَويّ وحركي فيه يتطوَّر العملُ الادبيّ، مِن هنا يرى ياوس أنَّ مصطلحَ (أفق التوقعات) يضطلعُ بدورٍ مهمٍّ في أطوارِ نظرية التلقّي، وهذا المصطلح تعودُ جذورُهُ إلى (جادامر) الذي يرى أنَّهُ ((لا يمكن فَهمُ أيّةِ حقيقةٍ من دون أن تأخذَ بعينِ الاعتبار العواقب التي ترتّبت عليها إذ لا يمكن حقيقة الفصل بين فَهمِنا لتلك الحقيقة، وبين الآثارِ التي ترتبت عليها)). [٦٨]

ويرى إيزر الألمانيّ أنَّ النَّصَّ لا يُظهِر المعنى في نَمَطٍ محدّد مِنَ العناصر، وإنّما يتأسّسُ وَفق مستوياتٍ تظهرُ إلى الوجودِبفعلِ الإدراكِ الجماليّ[٦٩]، وابتكر (إيزر) مصطلح (موقع اللاتحديد) الذي يدلُّ أنَّ مساهمةَ المتلقّي في ملءِ المواقعِ المضمرة، وتحديدها يجبُ أن يتمَّ بكُلِّ تلقائيّةٍ، فعلى سبيل المثال إذا قُلنا: ألقينا نَصًّا: ((إيّاكم وخضراء الدّمن))، فإنَّ المتلقّي في هذه الحالة يضطرُّ إلى استبعادِ عنصرِ التحديد الوظيفيّ (خضراء الدّمن) إلّا انَّهُ يقومُ بعددٍ مِنَ الإجراءات التي تستظهِرُ المحذوفات البلاغيّة التي يحتاج إليها في استجلاءِ العنصرِ المستبعَد مِن أجلِ تحقيقِ تواصُلِ النَّصِّ الذي استبعد لفظًا أو عنصرًا (المرأة) مِنَ البِنيَةِ، فالمتلقّي الحصيف يُرجِعها، ((وقد كانت عملية الاستبعاد والإرجاعِ تنطوي على وظيفتين، الأولى: تحقيق تواصُل النَّص، والثانية: تفسير أهميّة الاستبعاد الذي تَقَصَّدَهُ النَّصُّ، ومِن تَشييدِ المعنى الذي هو خُلاصةُ هذه

الإجراءات، فإنَّ العناصرَ المستبعَدَة في هذا النَّص هي مواقع اللاتحديد (الفجوات)، أي: المواقع التي تُؤجّلُ مؤقّتًا عمليّةَ التّواصُل)). (٧٠)

ولا يخفى أثرُ البِنيَةِ الاقتصاديّة في هذه البِنى مِن استشرافِ الوظيفة الإبلاغيّة التي يرومُ المتكلّمُ الوصولَ إليها، وذهنيّة المتلقّي في إرجاعِ المحذوفاتِ، وملءِ الفراغاتِ في تلكُم البِنيَة.

والحمدُ لله رَبِّ العالمين.

خاتمةٌ بأهمِّ نتائج البحث:

ونحن نَضرِبُ على صُحَفِ هذا البحثِ خاتمةً تكونُ تَجليَةً وكَشفَةً عَمّا تُوصّلَ إليه مِن نتائجَ نَحسَبُها جديرَةً بالبَوحِ والبيانِ.

الأولى: بَدا لنا أنَّ التّواصُلَ الإبلاغيّ أمرٌ لا مَعدَى عنه في أيِّ لغةٍ مِن لغاتِ العالم، فيه يحصَلُ التّحاوُرُ والتّفاهُم، وقد اقتضى أركانًا رئيسةً ثلاثة تمثّلُ الاقترانَ التّواصُليّ، وهي المتكلّم (المُنشىء)، والمتلقّي (السامع)، والخطاب (الرسالة اللغويّة)، هذا المثلث التّواصُليّ يقتضي سرعةً في الفَهمِ، وتركيزًا في الأداءِ، وخِفَّةً في الجَهدِ، وهي مِن هوادي الاقتصاد اللغويّ وأماراتها.

الثانية: ظهرَ أنَّ القانونَ الاقتصاديَّ في الدَّرسِ اللّسانيّ القديم والمعاصر أمرٌ يتطلبه الواقعُ اللغويُّ (التّداوليُّ)، ولا سيَّما اللسانُ العربيُّ الذي يميلُ دائمًا إلى اختصارِ الكلامِ، وقَصرِ الأداءِ رغبةً في نَزعَةِ المجهودِ الأدنى تارةً، وعلمَهُ بأنَّ السامعَ عارفٌ بمهاراتِ الكلامِ وما ينطوي عليها مِن مضمراتٍ ومسكوتاتٍ تارةً أخرى، زِد على ذلك خلق حالةٍ مِن التّواصُلِ الإنصاتيّ والانتباهيّ والإيقاظي بين المُنتِج، والمُستَقبِلِ بفعلِ ضَغطِ العبارَةِ، فكلَّما ضاقَتِ العبارةُ واقتُصِدَ فيها كلَّما

اتّسَعتِ الرؤى.

الثالثة: في ظلِّ ما وَقَفنَا عليه مِن أساليبَ في العربيةِ، ومُغازلَتِها إن فَهمًا وإن تحليلًا، تَبَيَّنَ أنَّ أهمَّ سِمَةٍ أو خَصيصَةٍ لها هو الايجازُ والاقتصادُ والاختصارُ والتركيزُ تَخفيفًا وتسهيلًا؛ لأنَّ كُلَّ ما يشيعُ ويكثُرُ استعمالُه، يقتضي التّصرفُ فيه والتلقبُ به اقتصادًا رغبةً في تخفيفه، وسهولةَ فَهمِهِ وحفظه أيضًا.

الرابعة: تحصَّلَ لنا أنَّ العنواناتِ الرئيسةَ والثانويةَ والتقسيماتِ والحدودَ والتصنيفاتِ تُمَثِّلُ دوالًّا اقتصادية، ومَجَسّاتٍ تكثيفيّةً تنزِعُ إلى الحَسمِ الدَّلاليّ، فهي أبوابُ فُتُحٌ في رَبطِ المتكلّمِ بالمتلقّي تواصُليًّا وإبلاغيًّا، وهي إذنٌ بدخولِ عالمِ النَّصِّ تفَجِّرُهُ دَلاليًّا.

الخامسة: تَكَشَّفَ لنا أنَّ انفتاحَ المَشهدِ الواقعيّ التّداوليّ في ضوء التقدّمِ العلميّ الواضح، واقتران الخطاب اللغويّ بالسرعةِ، وملامسة التّطور التكنولوجي وحركيَّة التقدّم جعلَ المحدَثينَ يستضيؤون ويستضيفون مهارةَ الاقتصادِ اللغويّ بوصفِها تقنية توائمُ العصرَ وتُجارِيه.

الهوامش:

١- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: ١٢.

٢- ينظر: اللغة العربية بين المشافهة والتحرير(بحث)، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع٦٠: ١١٨.

٣- مجاز القرآن: ١/ ١١١.

٤- ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ١١٢.

٥- ينظر: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، عبد الهادي الشهري:٩٦، وينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٣٨.

٦- ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢١٥، والمحاورة مقاربة تداولية، حسين بدوح: ١٦٠.

٧- الكتابة في درجة الصفر، رولان بارت: ٦٣_ ٦٤.

٨- دلائل الإعجاز في علم المعاني: ٢٦٨.

٩- مختار الصحاح: ٥٣٦ (قصد).

١٠- المصباح المنير: ٣٢٧ (قصد).

١١- ينظر: لسان العرب: ٣/ ٣٥٣_ ٣٥٤ (قصد)، وتاج العروس: ٩/ ٣٦ (قصد).

١٢- مفردات ألفاظ القرآن: ٦٧٢ (قصد).

١٣- ينظر: في ظلال القرآن، سيد قطب: ٥/ ٧٩.

١٤- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: ٣١.

١٥- ينظر: سمات الاقتصاد اللغوي في العربية (دراسة وصفية تحليلية) رسالة ماجستير، وردة غديري: ٤.

١٦- علم الدلالة، بيير جيرو: ١٠٨.

١٧- المصدر نفسه.

١٨- مقالات في اللغة والأدب، الدكتور تمّام حسّان: ١/ ٢٩٢ _ ٢٩٣.

١٩- البيان والتبيين: ١/ ٧٥.

٢٠- مجاز القرآن: ١/ ١١١.

٢١- تأويل مشكل القرآن: ٢٠_٢١.

٢٢- المقتضب: ٣/ ٢٥٤.

٢٣- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ٢/ ٧٨٦-٧٩٦.

٢٤- ينظر: ظاهرة اللبس في العربية (جدل التواصل والتفاصل)، الدكتور مهدي أسعد عرّار: ١٦٣.

٢٥- المقتضب: ١/ ٢٢.

٢٦- ينظر: ظاهرة اللبس في العربية: ١٦٣.

٢٧- ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير: ٢/ ٢٦٥.

٢٨- ينظر: سمات الاقتصاد اللغوي في العربية: ١.

٢٩- الكتاب: ١/ ٢١٢_٢١٣.

٣٠- المصدر نفسه: ١/ ٤٧.

٣١- معاني القرآن، الفرّاء: ٢/ ١٦_١٧.

٣٢- البيان العربي دراسة تأريخية فنية في أصول البلاغة العربية، بدوي طبانة: ١٩٣.

٣٣- كتاب الصناعتين: ١٨٠.

٣٤- ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢/ ٢٦٥.

٣٥- ينظر: الهرمنيوطيقيا عند جادامر، محمود سيد أحمد:٣٢، واللغة أخطر النعم، مارتن هايدغر، ضمن كتاب نصوص مختارة: ١٦.

٣٦- ما اللغة، بنفينست (بحث) ضمن كتاب نصوص مختارة:٣٥.

٣٧- دفاع عن البلاغة، أحمد حسن الزيّات: ١٠٣.

٣٨- ينظر: أساليب المدح والذّم والتعجّب، الدكتور عبد الفتّاح الحموز: ٩-١١.

٣٩- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي: ١٣٤ _١٣٥.

٤٠- المقدّمة، ابن خلدون: ١٠٢٥

٤١- ضمير الشأن (مسائله ومواطنه)، فاطمة عبد الرحمن رمضان: ٢٥.

٤٢- أمالي ابن الحاجب.

٤٣- تحليل الخطاب، براون، وبول: ٨.

٤٤- ينظر: العنوان وسيموطيقيا الاتصال الأدبي، محمد فكري: ٤٥.

٤٥- ينظر: في نظرية العنوان مغامرة تأويلية في شؤون العتبة النصية: ٤٥.

٤٦- ينظر: المصدر نفسه: ٩٦.

٤٧- ينظر: عتبات النص الأدبي، حميد لحمداني: ٣٨.

٤٨- ينظر: سيمياء الأنساق (تشكلات المعنى في الخطابات التراثية)، الدكتورة آمنة بلعلي: ١٠٦.

٤٩- كتاب الصناعتين: ١٦.

٥٠- ينظر: البلاغة والسرد، محمد مشبال: ٦.

٥١- المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم بسندي: ١٧.

٥٢- ينظر: توظيف النظرية التبليغية في تدريس النصوص بالمدارس الثانوية الجزائريّة (أطروحة دكتوراه)، بشير إبرير: ٣-٤.

٥٣- ينظر: الأبعاد التداولية للتعبير الاصطلاحي وكفاءات طرفي الخطاب (بحث)، الدكتورة ثناء محمد سالم: ١١٤.

٥٤- ينظر: مقالات في اللغة والأدب: ٢٩٧_٢٩٨.

٥٥- ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٩_٣٠٠.

٥٦- ينظر: مقالات في اللغة والأدب: ٣٠١_٣٠٢.

٥٧- ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ١٥٠_١٥١.

٥٨- ينظر: المصدر نفسه: ٤٥_٤٦.

٥٩- ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ١١٢.

٦٠- ينظر: المبني للمجهول بين اختزال

البنية واسترسال المعنى، دليلة مزوز: ٢٩٥.

٦١- الكتابة في درجة الصفر، رولان بارت:٥٣.

٦٢- الكتابة في درجة الصفر: ٦٣_٦٤.

٦٣- ينظر: معجم الدراسات الثقافية، كريس باركر، ترجمة جمال بلقاسم: ٥٧.

٦٤- ينظر: التفسير التداولي للنّص القرآني، الدكتور مهدي حسين: ٤٦_٤٧.

٦٥- ينظر: المصطلحات الاساسيّة في لسانيات النَّص وتحليل الخطاب (دراسة معجمية)، الدكتور نعمان بو قرّة: ٨١.

٦٦- ينظر: الإحالة ودورها في تحقيق الترابط في النَّص القرآني (دراسة وصفيّة تحليليّة).

٦٧- ينظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحجاجي في الخطاب النسوي في القرآن الكريم، الدكتور محمود عكاشة: ٢٣١.

٦٨- ينظر: نظرية التلقّي بين ياوس وإيزر، الدكتور عبد الناصر حسن حمد: ١٧.

٦٩- ينظر: المصدر نفسه: ٤٣.

٧٠- المصدر نفسه: ٥٦.

المصادر والمراجع:

_ القرآن الكريم.

١- الأبعاد التداولية للتعبير الاصطلاحي وكفاءات طرفي الخطاب (بحث) الدكتورة ثناء محمد سالم، مجلة علوم اللغة، المجلد ١٣، العدد ٤، ٢٠١٠م.

٢- الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النّص القرآني (دراسة وصفية تحليلية) (بحث)، نائل محمد إسماعيل، مجلة جامعة الأزهر بِغَزَّة، المجلد ١٣، العدد١، ٢٠١١م.

٣- أساليب المدح والذّم والتعجّب المحوريّة، الدكتور عبد الفتّاح الحمّوز، ط١، دار عمّار، الاردُن، ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م.

٤- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهدي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٤ م.

٥- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط١، ٢٠٠١.

٦- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، دار عمّار عمّان.

٧- البيان العربي (دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب)، الدكتور بدوي طبانة، ط٢، المطبعة الأنجلو المصرية، مصر، ١٣٧٧هـ_١٩٥٨م.

٨- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

٩- البلاغة والسرد، محمد مشبال، منشورات كلية الآداب، المغرب، ٢٠١٠ م.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقّب بمرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين،

الناشر: دار الهداية.
١١- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦ هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧ م.
١٢- تحليل الخطاب، براون بول، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٨.
١٣- تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحجاجي في الخطاب النسوي في القرآن الكريم، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ١٤٣٥هـ_٢٠١٤م.
١٤- التفسير التداولي للنص القرآني، الدكتور مجدي حسين، دار رؤية، ط١، مصر، ٢٠١٨م.
١٥- توظيف النظرية التبليغية في تدريس النّصوص بالمدارس الثانوية الجزائرية (رسالة دكتوراه)، بشير إبرير، ١٩٩٩_٢٠٠٠م.
١٦- دفاع عن البلاغة، أحمد حسن الزيات، عالم الكتب، مصر، ط٢، ١٩٦٧م.
١٧- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر.
١٨- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٥ م.
١٩- سمات الاقتصاد اللغوي في العربية (دراسة وصفية تحليلية)، رسالة ماجستير، وردة غديري، جامعة الحاج لخضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٢_٢٠٠٣م.
٢٠- سيمياء الأنساق (تشكلات المعنى في الخطابات التراثية)، الدكتورة آمنة بلعلي، ط١، دار النهضة، بيروت،

١٤٣٤ هـ_٢٠١٣م.

٢١- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ_٢٠٠١م.

٢٢- الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٣- ضمير الشأن (مسائله ومواطنه)، فاطمة عبد الرحمن رمضان، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، ع١٠، ١٢٤٣هـ_٢٠٠٢م.

٢٤- ظاهرة اللبس في العربية (جدل التواصل والتفاصل)، الدكتور مهدي أسعد عرّار، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٥- علم الدلالة، بيير جيرو، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، مطبعة العمال، بغداد، ١٩٨٥ م.

٢٦- في ظلال القرآن، سيد قطب بن إبراهيم (ت١٣٨٧هـ)، ط١، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٢٧- في نظرية العنوان مغامرة تأويلية في شؤون العتبة النصية، خالد حسين حسين، دار التكوين.

٢٨- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م.

٢٩- الكتابة في درجة الصفر، رولان بارت، ترجمة الدكتور محمد نديم خشفة، مركز الإنماء الحضاري، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٠- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الأفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣١- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدكتور طه عبد الرحمن، المركز الثقافي

العربي، ط١، ١٩٩٨م.
٣٢- اللغة أخطر النعم، مارتن هايدغر، (بحث) ضمن كتاب نصوص مختارة، إعداد وترجمة محمد سبيلا، وعبد السلام بنعبد العالي، سلسلة دفاتر فلسفية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط١، ١٩٩٤م.
٣٣- اللغة العربية بين المشافهة والتحرير، (بحث)، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللغة العربية، ع٦٠، القاهرة.
٣٤- ما اللغة، بنفينست، (بحث) ضمن كتاب نصوص مختارة، إعداد وترجمة محمد سبيلا، وعبد السلام بنعبد العالي، سلسلة دفاتر فلسفية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط١، ١٩٩٤م.
٣٥- المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى (بحث)، الدكتورة دليلة مزوز، كلية الآداب واللغات، جامعة بِسكرَة، الجزائر، العدد ١٨، ٢٠١٠م.
٣٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٣٧- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
٣٨- المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم بسندي (بحث) المجلة الاردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد٨، العدد٢، ١٤٣٣هـ_٢٠١٢م.
٣٩- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.
٤٠- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيّومي (ت٧٧٠هـ)، دار الكتب

العلمية، بيروت.

٤١- المصطلحات الاساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب (دراسة معجمية)، الدكتور نعمان بوقرّة، جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ_٢٠٠٩م.

٤٢- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١.

٤٣- معجم الدراسات الثقافية، كريس باركر، ترجمة جمال بلقاسم، ط١، القاهرة، ٢٠١٨.

٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٤٥- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ_١٩٩٢م.

٤٦- مقالات في اللغة والأدب، الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٧هـ_٢٠٠٦م.

٤٧- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٤٨- المقدمة، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش. ٢٠٠٢م.

٤٩- نظرية التلقّي بين ياوس وإيزر، الدكتور عبد الناصر حسن محمد، دار النهضة، مصر،

٥٠- الهرمنيوطيقيا عند جادامر، محمود سيد أحمد، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٣م.